مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الأمريكية وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.د. لبنى خميس مهدي، أ.د. خضر عباس عطوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7222
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الأمريكية وآفاقها المستقبلية

أ.د.لبنى خميس مهدي(*)
أ.د.خضر عباس عطوان(**)
Lubna_phdt2005@yahoo.com
khudher_info@yahoo.com

الملخص:

تتميز العلاقات الصينية–الامريكية بدرجة عالية من التغيرات والتطورات فقد نجدها في حالة من التعاون وقد نجدها في حالة من الصراع ،ويحكم هذا التميز في العلاقات بين الطرفين جملة من الابعاد الاستراتيجية التي تتراوح فيها العلاقات، ما بين عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدولة الأخرى، وعمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات بين الطرفين ووصولها الى طريق مسدود، وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما.

المقدمة

تعد العلاقات الصينية الأمريكية واحدة من اهم العلاقات في النظام الدولي، فكلتا الدولتين تملكان موارد كبرى وكلتا الدولتين تملكان تفاعلات دولية واسعة،وهو ما يجعل النظام الدولي ككل محط اهتمام سياسات كلا من الدولتين.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

إن موضوع الابعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية الامريكية لايرتبط فقط بالاهمية التي تمثلها كلتا الدولتين لبعضهما، وانما لانها ستكون العلاقة الدولية الاهم في العقود القادمة حسب رأي الكثيرين، وهي لن تكون مرتبطة بمنطقة شرق آسيا فحسب، وانما ستشمل في مضامينها وتفاعلاتها اغلب دول العالم، وبمستويات مختلفة.

اهداف البحث: نتوخى من هذا البحث الوصول إلى عدة اهداف وهي:

1. **البحث في ابعاد العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا.**
2. **دراسة للعلاقات الصينية الأمريكية في ظل البيئة الدولية الراهنة.**
3. **البحث فيما يمكن ان تستقر عليه العلاقات الصينية الأمريكية خلال المستقبل المتوسط.**

اما حدود البحث فهي:

اشكالية البحث: يثير موضوع العلاقات الصينية الأمريكية اشكالية فكرية تتعلق بأن وزن كلا الدولتين لا يعتمد على بعضهما البعض وفي نفس الوقت ان هذه العلاقة لا تعكس بعداً واحداً، وانما هي علاقة مركبة معقدة متعددة الابعاد، تحتاج إلى بحث واستقراء فيما يمكن ان تنتهي اليه ولعل هذه الاشكالية تستند الى جملة من التساؤلات التي تم طرحها في هذه الدراسة وهي:

- **ماهو تاريخ العلاقات الثنائية بين الطرفين؟**
- **كيف هو شكل البيئة الاقليمي و الدولية للعلاقات الثنائية بين الطرفين؟**
- **كيف هو شكل العلاقات الاقتصادية والامنية بين الطرفين؟**
- **ما هو المنظور الصيني والامريكي المتبادل للوضع الدولي؟**
- **كيف هو شكل العلاقات مستقبلاً بين الطرفين؟**

فرضية البحث: على الرغم من ان التوجة المستقبلي للعلاقات الصينية الامريكية لايزال يكتنفه الغموض ويتأثر بعده عوامل ابرزها مدى الثقة بين البلدين والتنافس على المصالح

والخشية من تقلب موازين القوة الا ان ذلك لايمنع الطرفين مستقبلاً في احتواء الصراع وتحقيق الاستقرار في العلاقات المستقبلية بينهما.

المناهج البحثية: في هذا البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي، في تحليل الابعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية الأمريكية.

الهيكلية: تم اعتماد هيكلية محددة في الدراسة تمثلت بمقدمة وستة محاور بالاضافة الى الخاتمة والاستنتاجات وبالشكل الاتي: 1-المسار التاريخي للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية 2-البيئة الدولية للعلاقات الثنائية الصينية الامركية، 3- البيئة الإقليمية للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية، 4- العوامل الاقتصادية والعسكرية/الامنية في العلاقات الثنائية الصينية الامريكية، 5- المنظور الصيني الأمريكي المتبادل في النظام الدولي، 6- منظور مستقبلي للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية.

المحور الاول: المسار التاريخي للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية

يعود تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية إلى نهايات القرن التاسع عشر، عندما خرجت الولايات المتحدة الامريكية من عزلتها وانفتحت على آسيا، وبحكم الوجود الاوروبي في شرق آسيا فقد دعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تطبيق ما يعرف بسياسة الباب المفتوح، ثم بدات الدخول إلى الصين خلال المدة التي زامنت الحرب العالمية الثانية، ودعمت الصين لانهاء الاحتلال العسكري الياباني لاجزاء من شرق البلاد، ثم دعمت تولي الصين مقعد دائم في مجلس الامن عام 1945، الا انه بتولي الشيوعيين الحكم وانفصال الصين الوطنية (فرموزا) عام 1949 اتجهت العلاقات بين البلدين إلى التأزم، وانخرطت الصين بالمعسكر الشيوعي في الحرب الباردة، وحدث صدام في العلاقة بين البلدين أبان الحرب الكورية في الخمسينات، وفي حرب فيتنام في نهاية الستينات من القرن الماضي، ولكنه في مطلع السبعينات حدث تحول في العلاقات الثنائية، عندما استغل الطرفان المتغيرات الدولية والإقليمية، فتأزم علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي، دفع الولايات المتحدة الامريكية الى البحث عن خيارات داعمة في علاقاتها مع الصين في البيئة الدولية، وكانت زيارتي وزير

الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ثم الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين في عامي **1971** و**1972**، عامل دفع في العلاقات الثنائية وتحقيق تسويات إقليمية في قضية (تايوان والازمة الفيتنامية) والدفع بتوسيع العلاقات الثنائية لتصل إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية عام **1979**، ولتتصاعد العلاقات في مجالات اخرى وبسرعة خلال المدة بين **1979–1989**، فوصلت التبادلات التجارية من نحو **1.2** مليار دولار عام **1980** إلى نحو **21.6** مليار دولار عام **1989**، والتبادلات العسكرية (صادرات اسلحة أمريكية وتكنولوجيا أمريكية متقدمة) إلى نحو **1.3** مليار دولار عام **1989**، والى التوسع بالبعثات الدراسية الصينية في الولايات المتحدة الامريكية من نحو **1.1** الف طالب صيني إلى نحو **9.4** الف طالب عام **1989**، فضلا عن تدفق السياح الأمريكان للصين،ورغم التوتر الذي صاحب العلاقات الثنائية في المدة بين **1989–1994** بسبب احداث (تيان ان مين) للطلبة الصينيين المطالبين بتطبيق الديمقراطية في الصين والتي جابهتها الحكومة الصينية بعنف مبالغ فيه، والتي عدتها الولايات المتحدة الامريكية تعدي صيني رسمي على حقوق الانسان والحريات العامة، الا ان العلاقات عادت إلى التوسع السريع منذ عام **1995**[(1)] .

وخلال المرحلة الممتدة بين عامي **1995–2016**، توسعت العلاقات الثنائية بمستويات متقدمة وكالاتي[(2)]:

1. سياسياً، تم عقد شراكة إستراتيجية بين البلدين عام **1996**، أي ان كل بلد اصبح يعد البلد الآخر شريكا استراتيجيا له، وتمت المواظبة على عقد جلسات حوار إستراتيجية سنوية وفي مختلف المجالات منذ عام **1998**.
2. اقتصادياً،ارتفع حجم التبادلات التجاري بين البلدين من **265** مليار دولار عام **2000** إلى **592** مليار دولار عام **2015**، واصبح يضم تبادل سلع وخدمات عديدة، شكلت مؤشر على ان علاقات الدولتين الاقتصادية بلغت مرحلة متقدمة جدا.

- ارتفع معدل الاستثمار المتبادل، فالاستثمار الامريكي داخل الصين وصل الى نحو 164 مليار دولار عام 2014، كما ان الصين استثمرت قرابة 49 مليار دولار في الولايات المتحدة الامريكية لغاية عام 2014.
- ان من اصل نحو 13.3 الف مليار دولار تمثل قيمة الاستثمار الاجنبي في سندات الخزينة الأمريكية، وفق احصاءات عام 2015، فان استثمارات الصين فيه هي 1.244 الف مليار دولار، تليها اليابان بنحو 1.137 الف مليار دولار(3).

3. ثقافياً، ان معدل التبادل الثقافي ارتفع بشكل كبير، فعدد الطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة الامريكية ارتفع من 21.2 الف عام 2000 إلى 302.1 الف عام 2015(4). في حين بلغ عدد الطلبة الأمريكان في الجامعات الصينية نحو 11.2 الف طالب(5)، كما تدفق على الصين نحو 13.1 مليون سائح أمريكي، وتدفق على الولايات المتحدة الامريكية نحو 2.1 مليون سائح صيني، وفق احصاءات عام 2012(6).

ولا يمكن تجاهل ان هناك تنسيق صيني أمريكي في مجال القضايا الامنية الثنائية والمتمثل عن زيارات المسؤولين العسكريين بين البلدين لرفع درجة التنسيق الامني والعسكري بينهما وفي مجال العلاقات السياسية الدولية والإقليمية فان هناك حوار مستمر بشان اغلب القضايا الدولية ومن اهمها: المشكلة الكورية، وازمة بحر الصين الجنوبي،المشكلة التايوانية ،فضلا عن مناقشات مستمرة لمسألة حقوق الانسان في الصين(7).

المحور الثاني: البيئة الدولية للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية

تشكل البيئة الدولية محور مهم في دراسة العلاقات الدولية، فهي تعكس علاقة الدول بكونها وحدات موجودة في النظام الدولي تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتاثر به.

وان البحث في البيئة الدولية للعلاقات الصينية الامريكية يحتم الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية تمثل قوة عظمى بامكاناتها، فسياسيا، الولايات المتحدة الامريكية عضو دائم في مجلس الامن، ولديها علاقات ونفوذ في العديد من دول العالم، وهي بحكم الامكانات التي تتمتع بها اصبحت القوة العالمية الاعظم منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،

وعسكريا فانها تنفق نحو 650 مليار دولار وفق احصاءات عام 2014، ولديها قواعد وانتشار عسكري في 130 دولة حول العالم، وتمتلك قدرات عسكرية تكنولوجية غير مسبوقة بالاضافة الى امتلاكها ترسانة نووية هائلة[8].

واقتصاديا، فان الولايات المتحدة الامريكية ما زالت هي القوة الاقتصادية الاعظم، فناتجها المحلي الاجمالي يقدر بنحو 17.9 الف مليار دولار عام 2015، وحجم تجارتها الدولية تقدر بـــ 4.3 الف مليار دولار، وترتيبها على مستوى التنافسية الدولية هو الثالث عالميا[9]، وثقافيا، فان الثقافة الأمريكية وانماط المعيشة عليها اقبالا واسعا بين شعوب العالم،فعلى سبيل المثال ان 46 رئيس جمهورية ورئيس حكومة حول العالم هم خريجو جامعات أمريكية وفق احصاءات عام 2016، وهو ما يجعلها تتمتع بقبول بين طبقات سياسية واسعة حول العالم[10].

كما ان للولايات المتحدة الامريكية عدة احلاف عسكرية جماعية (حلف الناتو) وثنائية (مع اسرائيل واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان وغيرها)، وهو ما يجعلها في موضع يتيح لها المناورة العسكرية الواسعة حول العالم[11] .

والصين لا تقل عن الولايات المتحدة الامريكية من حيث الفاعلية في عوامل القوة، فسياسيا، هي عضو دائم في مجلس الامن، ورغم انها لا تتمتع بعلاقات نفوذ في النظام الدولي بحكم تركيزها على عوامل التنمية الداخلية والهيمنة الإقليمية، الا انها تتمتع بعوامل قوة عِده، فعسكرياً انفقت نحو 145 مليار دولار وفق احصاءات عام 2015، ولديها قدرات مختلفة نووية وصواريخ وطائرات وسفن حربية، ودخلت خلال هذا العقد إلى تكنولوجيا حاملة الطائرات والصناعات الفضائية، الا انه لايزال ينقصها التكنولوجيا المتطورة والانتشار العسكري، على الرغم من ان الصين قد بدأت ببعض الانتشار المؤقت في بحر الصين خلال العقد الثاني من هذا القرن، وهو خيار متوقع ان تتوسع به خلال السنين القليلة القادمة لانه يرفع حجم انفتاحها على العالم[1012].

واقتصاديا، فان الصين قوة يتصاعد وزنها في النظام الدولي، فناتجها المحلي الاجمالي يقدر بنحو 10.8 الف مليار دولار عام 2015، وحجم تجارتها الدولية نحو 4.4 الف مليار دولار، وترتيبها على مستوى التنافسية الدولية هو 28 عالميا[13]، وهذه النسب مرشحة للارتفاع خلال السنوات القادمة بما قد يجعلها قوة اقتصادية عالمية بمستوى الولايات المتحدة الامريكية.

وثقافيا، فان الصين لديها مشكلة متعلقة بكون ثقافتها ولغتها المحلية غير مؤهلة للانتشار عالميا، كون ان اكثر الثقافات انتشارا هي الثقافات الغربية (الانكليزية والفرنسية واللاتينية) بحكم عوامل متعلقة بالتاريخ الاستعماري[14].

المحور الثالث: البيئة الإقليمية للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية

ان اغلب مضامين العلاقات الصينية الأمريكية يرتبط بمنطقة شرق آسيا، والمناطق الإقليمية المرتبطة بها: شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، لكن مازالت بعض القضايا العالمية تشغل اهتمام واسع في العلاقات بين الدولتين.

وبتتبع البيئة الإقليمية في الصين والعلاقات الصينية الامريكية من خلالها يتبين الاتي:

1. ان شرق آسيا وشمالها وجنوبها تمثل للصين منطقة مجال حيوي، بل ورئة الصين نحو العالم، فبتتبع خريطة الصين يبين انها دولة يغلب عليها الحدود البرية باتجاه القارة الاسيوية، كما تبينه الخريطة رقم (1).

الخريطة رقم (1): خريطة الصين في منطقة شرق آسيا



المصدر: خريطة آسيا باللغة العربية، للموقع : www.travel.mn9h.com .2015

وطالما ان اغلب العلاقات الاقتصادية الدولية تتم عبر البحار والمحيطات، فان الصين تعد شرق آسيا منفذها نحو العالم الخارجي، قياسا بالحدود البرية التي فيها بعض النزاعات، كما انها لا تطل الا على دول يكاد يكون نصيبها من النمو الاقتصادي العالمي محدود[15].

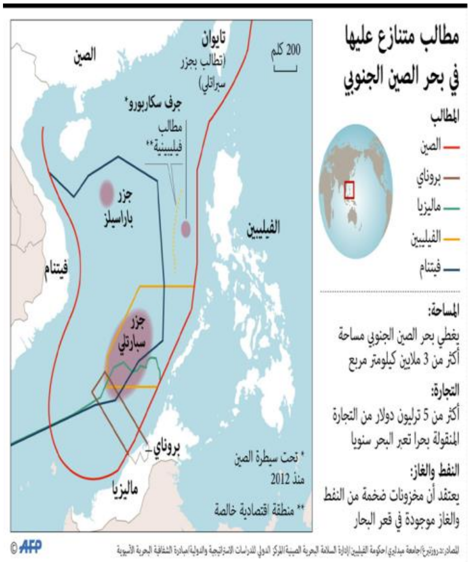
2. ان شرق آسيا تعد اكثر المناطق دينامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ويتوقع ان يتجه نصيبها من التفاعلات العالمية إلى الارتفاع في السنين القادمة، وهو ما اتضح بتوجه الولايات المتحدة الامريكية في العقد الثاني من هذا القرن إلى زيادة اهتمامها بشرق آسيا وجعلها بمثابة مركز اهتمامها في العقود القادمة[16] .

3. ان الولايات المتحدة الامريكية منفتحة على محيطين: الاطلسين والهادي، وهي تدرك ان عوامل القوة تتجه إلى التركز في شرق آسيا، وهو ما يتطلب منها توسيع سقف حضورها في هذه المنطقة، قبل ان تفقد المبادرة فيها لصالح قوى أخرى منافسة كالصين.

4. ان منطقة شرق آسيا مليئة بالمشكلات والنزاعات غير المحسومة تاريخيا، واهمها[17]:

أ. النزاعات الحدودية، وخاصة في بحر الصين، واسبابه تتمثل بالرغبة في الاستيلاء على ممرات مائية وجزر إستراتيجية، وحقول نفطية وغازية مهمة، إذ يتم استغلال عدم وجود تخطيط للحدود البحرية، فضلا عن وجود رغبات بتوسيع الصين لمجالها الحيوي البحري تحديداً، كونها لن تستطيع البروز عالميا الا بتوسيع مجالها البحري وعدم السماح بالتضييق عليها في الممرات البحرية، ينظر في ذلك الخريطة رقم (2).

الخريطة رقم (2): خريطة عامة للادعاءات في بحر الصين الجنوبي



المصدر: المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، للموقع : **www.alquds.co.uk .2016**

ب–عدم الثقة الإقليمية، وخصوصا مع وجود النزعة العسكرية والتوسع في الانفاق العسكري للصين الذي تجاوز الـ 180 مليار دولار في العام 2016[18]، إذ ان تصاعد الانفاق العسكري إقليمياً خلال العقدين الاخيرين شكل مشكلة إقليمية، كما ان اظهار الصين لنزعة التوسع في بحر الصين إلى مستويات تتداخل فيها مع المياه الإقليمية لدول المنطقة، شكلت عوامل قادت إلى التوسع في مجال عدم الثقة الإقليمية.

في اطار هذه البيئة، فان الولايات المتحدة الامريكية سعت الى تعزيز وجودها العسكري وعلاقاتها السياسية في المنطقة، فقواعدها العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، وانتشار العسكري في المحيط الهادي وفي بحر الصين، فضلا عن علاقاتها الاقتصادية المتميزة، وايضا علاقاتها مع تايوان، وعدم السماح للصين بأتخاذ خيارات عسكرية في التعامل معها واعادة توحيدها بالبر الصيني شكلت محددات على التوجهات الاستراتيجية للصين في المنطقة[19] . فالولايات المتحدةالامريكية، وكجزء من منظور إستراتيجي عالمي يقوم على

الانفتاح على المحيطين الاطلسي والهادي، ابقت على حضورها العسكري الفاعل في شرق آسيا، وهو مجال تجده الصين مفتاح ضروري للانتقال من وضع القوة الإقليمية إلى وضع القوة العالمية. وهو ما جعل البيئة الإقليمية للعلاقات بيئة غير مستقرة بشكل مستمر.

المحور الرابع: العوامل الاقتصادية والعسكرية/الامنية في العلاقات الثنائية الصينية الامريكية

تتميز العلاقات الصينية الأمريكية بميزات متعددة، فهي واسعة ومتعددة الابعاد، وتتطور بسرعة كبيرة، الا انها تحمل وجهين متناقضين: فهي من جهة مليئة بأوجه التعاون، ومن جهة أخرى فأنها مليئة بأوجه التنافس الذي قد يهدد بدفع العلاقات نحو الصراع مستقبلاً.

وان كانت العلاقات الاقتصادية تشير إلى المزاوجة بين التعاون والتنافس، بحكم ان الاقتصادين الصيني والأمريكي يتكاملان بدرجات متباينة، كون ان اغلب الشركات الأمريكية الكبرى بدأت تنقل مقراتها وانشطتها إلى الصين بحثا عن الربح والسوق الواسعة والايدي العاملة الرخيصة، فالاقتصاد الأمريكي يقوم على فكرة التوسع في التجارة الحرة مع الاسواق الأخرى وهو منفتح على الصادرات الصينية ولا يتجه إلى الانغلاق تجاهها رغم ان نسبة العجز الظاهرة بين الدولتين تجاوزت ال 230 مليار دولار لصالح الصين عام 2015، ولا يتوقع ان ترتفع الحمائية في العلاقات التجارية بين البلدين وانما يتوقع مع ارتفاع الكلف امام التصنيع في الصين وبالتالي فان ميزان التجارة سيتجه نحو التوازن في السنين القادمة، كون ان السلع الصينية تتلقى دعم متباين ان كانت كلف الانتاج منخفضة، وان اليوان الصيني محمي من قبل الدولة الصينية، وعندما تصبح السوق الصينية متفاعلة مع السوق العالمية ومع شروط منظمة التجارة العالمية ومن غير امتيازات تفضيلية[20]، فان السلع والخدمات الصينية لن تكون متمتعة بميزات على نظيرتها الأمريكية وهو ما سيجعل الميزان التجاري يتجه نحو الاستقرار.

ويبقى اكثر الابعاد حضورا، ومرونة في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية هو البعد العسكري والامني، ومبعثه هو الاتي:

1. ان الـولايات المتحـدة الامريكيـة تحتـل حاليـاً المرتبـة الاولى عالميـاً علـى المسـتوى العسكري، فهي تنفق نحو 650 مليار دولار وفق احصاءات عام 2015، وتتمتع بتفوق تكنولوجي وانتشار عسكري وتحالفات واسعة.
2. ان الـولايات المتحـدة الامريكيـة تتجـه إلى خفـض الانفـاق العسـكري والانتشـار العسـكري العـددي، والاتجـاه إلى الاعتمـاد علـى الجيـوش والعمليـات العسـكرية الصغيرة التي تعتمد بشكل مرتفع على القيادة والمعلوماتية والتكنولوجيا والاقمار الصـناعية والاتصـالات، والاتجاه إلى الاعتمـاد علـى الشـركات الامنيـة لاداء مهـام امنية، فضلا عن انشاء وحدات عسكرية صغيرة مسنودة بتكنولوجيا وغطاء جوي ومعلومـاتي، وهـو مـا سـيعطي الـولايات المتحـدة الامريكيـة مـزايا خفـض الكلـف بالانفـاق بـدلا مـن الاستمرار برفعه، واستثماره في تكنولوجيـا تتـيح لهـا الاسـتمرار بالتفوق في السنوات القادمة على غيرها من دول العالم[21].
3. تـدرك الـولايات المتحـدة الامريكيـة ان وسـائل الحفـاظ علـى امنهـا القـومي يتطلـب إسـتراتيجيات جديـدة ومتطـورة، ففـي الوقـت الـراهن يمكـن لاي دولـة متقدمـة تكنولوجيـا اخـتراق الامـن القـومي الأمريكـي سـواء بصـيغة صـلبة (عـبر الصـواريخ والطـيران) أو عـبر الصـيغ الناعمـة (اخـتراق الانظمـة الرقميـة للقيـادة والسـيطرة والاستخبارات)، أو عـبر ضـرب الوجـود والمصـالح الأمريكيـة المنتشـرة عالميـاً، وان الحـل يكمـن بالتحـول إلى انظمـة عسـكرية تتـيح تـوفير غطـاء مـرن مـن الحمايـة عـبر المحيطين الاطلسي والهادي، والتحول إلى الانفتاح على العالم واختراقه عبر الانظمة الرقمية، وتعد منطقة شرق آسيا واحدة من اعقد المناطق التي يتوقـع ان تواجههـا الولايات المتحدة الامريكية، لهذا ذهب الرئيس الأمريكي باراك اوباما عام 2013 للقول ان شرق آسيا وليس اوروبا سيكون مركز ثقل العالم ومركز اهتمام الولايات المتحـدة الامريكيـة في العقـود القادمـة، بحكـم التطـور غـير المسـبوق الـذي تعيشـه المنطقة.

4. تشهد الصين تصاعداً كبيراً على مستوى القدرات فقدراتها الاقتصادية تنمو بمعدلات مرتفعة جدا، فناتجها المحلي الاجمالي ارتفع من 1.2 الف مليار دولار عام 2000 إلى 10.8 الف مليار دولار عام 2015، ويتوقع ان يبلغ نحو 26 الف مليار دولار عام 2025، وكلما ازداد نموها كلما ارتفع معه معدل انفاقها العسكري حيث توجهت في المرحلة الحالية نحو تطوير تكنولوجيا الطيران الإستراتيجي وتصنيع حاملات الطائرات ومحطات الفضاء، كما انها وسعت من الانفاق على تطوير الصناعات النووية، وخصصت له استثمارات تقدر بنحو 200 مليار دولار للمدة بين 2000–2010، ومخرجات انفتاحها على القوة قد يجعلها قوة عالمية خلال مدة تقع بين 2030–2050، الا ان الولايات المتحدة الامريكية ستبقى الاكثر تأثيرا بحكم موقعها العالمي وقدراتها العسكرية والاقتصادية وانتشارها الجيوإستراتيجي، فضلا عن نفوذها السياسي والثقافي(22).
5. تدرك الولايات المتحدة الامريكية الامريكية ان التقاطع الإستراتيجي القادم سيكون بينها وبين الصين ولن يكون في هذه المرحلة وانما مستقبلاً، واسبابه تتعلق بكون الصين تنمو وان نموها سيحتاج إلى التوسع في الحضور والنفوذ والادوار الدولية، وان أي توسع سيكون على حساب مصالح ونفوذ أمريكي في شرق آسيا ابتداءاً، والذي سيشمل تايوان وبحر الصين وغيرها،اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قادرة على التفاعل ايجاباً مع الصين في الشق الاقتصادي، فأنه من غير الممكن استمرار التفاعل الايجابي في الشقين العسكري والامني، فأستمرار ابقاء الصين ضمن دائرتها الجغرافية والادوار السياسية والعسكرية الضيقة غير ممكن، والتغيير الممكن هو بانسحاب أمريكي محدود من شرق آسيا، وتقديم تنازلات إلى الصين، وهو أمر ان تم الشروع به لن يتوقف الا وقد اصبح المحيط الهادي بحيرة صينية قبل نهاية القرن الحادي والعشرين، يضاف الى ما تقدم ان النخب الغالبة في الصين تتجه إلى ان تكون النخب العسكرية والقومية، وهو ما يجعل الصين مقبلة على سياسات

ستقدم الخيارات التي لها علاقة بالقوة العسكرية على الخيارات السياسية والدبلوماسية[23] . وينتبه اغلب الإستراتيجيين الأمريكان عند هذه المفارقة، لهذا يحاولون صياغة إستراتيجية تسمح باستمرار التعاون الإستراتيجي والامني من غير تراجع لمكانة الولايات المتحدة الامريكية في شرق آسيا، والمطروح هو ان تكون الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الدور الموازن في شرق آسيا في ظل نظام توازن ثلاثي يضم: الصين –اليابان–كوريا، أو رباعي باضافة روسيا[24] .

المحور الخامس: المنظور الصيني –الأمريكي المتبادل في النظام الدولي

ان تحديد طبيعة العلاقة الصينية الأمريكية عند المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، يجعلنا نقول، وفي اطار المؤشرات العامة للعلاقات الدولية، ان هذه العلاقات تكون الاهم في العالم على مدى المستقبل المتوسط للاسباب الاتية :

1. ان كلا القوتين تنمو امكاناته بمستويات غير مسبوقة وعلى كافة الاصعده .
2. ان كلاً منهما وضع لنفسه اهداف لا تتعلق بمنطقة شرق آسيا او وسطها او جنوبها، وانما اهداف تتعلق بالنظام الدولي ككل .
3. اقليمياً لا يمكن التوفيق بين القوتين بحيث تستمر الولايات المتحدة الامريكية بمكانتها بينما تنمو قوة الصين، إذ اما ان يتم كبح قوة وطموحات الصين، أو ان تتراجع الولايات المتحدة الامريكية الى موقع يسمح بأن تؤدي الصين أدواراً عسكرية وامنية وسياسية في البيئة الاقليمية.

ان تحديد طبيعة مكانة الصين يرتبط بمحددات هي :

ان جوهر اهتمام الصين يبدأ منذ عام 1979 وهو تاريخ اطلاق الاصلاحات في الصين والتوجه نحو ضمان التحديث ورفع مستوى الرفاهية الداخلية، وتعزيز قوة الدولة داخليا، وتحقيق استقرار اكبر للحدود والجوار الإقليمي، وهو أمر تحقق للصين مع مستهل هذا القرن، ثم بدا اتجاه الصين نحو خط شروع آخر وهو تعزيز ما تقدم والانطلاق المحدود نحو الخارج بما يؤكد ان للصين مصالح ستتوسع في المراحل القادمة وانها تعمل على تهيئة البيئة

الدولية لتقبل دورها ووجودها العالمي، وهو ما تمثل بالاستثمار في عوامل قوة تؤكد الحضور الصيني في العالم: القدرات الفضائية والبحرية والجوية والحروب المعلوماتية وغيرها، كما انها اتجهت إلى تعيين مبعوث دائم لها في منطقة الشرق الأوسط[25]، وتطوير علاقاتها مع افريقيا وأمريكا اللاتينية[26]، كذلك الاستثمار في حقول النفط في عقود طويلة الآجال[27]. هذه الإستراتيجية تجعلنا ندرك، ان الحركة الإستراتيجية الصينية كانت وفق مراحل محددة، ففي المرحلة الاولى كان الامر يتعلق بتوفير الاحتياجات الاساسية ووقف التدهور الاقتصادي والانساني، وهو ما تحقق في الثمانينات، ثم جاءت المرحلة الثانية والمتمثلة بضمان امن الحدود وتعزيز القدرات الوطنية، ثم المرحلة الثالثة التي تمثلت بتأكيد الذات الوطنية والشروع نحو الخارج لتأكيد الدور الاقليمي، وهذه المراحل تحققت مع مستهل القرن الراهن. ثم مرحلة بناء القدرات لمرحلة الدور العالمي المستقبلي، وايصال رسالة للعالم بأن الصين قادمة لاداء ادوار عالمية، وبما يضمن الانفتاح المتدرج على المستويين الإقليمي والدولي، بحيث تكون الاحداث والقضايا عن المستوى الدولي هي ساحة المساومة مع الولايات المتحدة الامريكية مقابل منح الصين امتيازات في ميدان الاحداث والقضايا عن المستوى الإقليمي[28].

وبالفعل نجد ان الصين تسعى لتعزيز نشر قواتها في بحر الصين على الرغم من اعلان الولايات المتحدة الامريكية ان امن الملاحة وامن الحدود والاستقرار الإقليمي في شرق آسيا وجنوب شرقها تحديدا انما هو مصلحة أمريكية[29]. وعموماً ان التحول في إستراتيجية الصين لا يتوقع ان يقف عند هذه الحدود، فتتبع ذلك التدرج يفيد ان الصين سيكون لها دور اكبر في إدارة ملفات شرق آسيا بحدود نهايات العقد الثالث أو مستهل العقد الرابع من هذا القرن، أي مع العام 2030 أوما بعده.

ان التحول في هذه الإستراتيجية قد يدفع الى صدام مستقبلي محتمل بين الإستراتيجية الصينية والأمريكية لاسيما في شرق آسيا، كما ان الامر لا يتعلق بالتوقع بحدوث الصدام فقط، وانما بكيفية تعامل الولايات المتحدة الامريكية معه.

وهنا يتوقع ان تكون الخيارات كالاتي :

1. ان تبقى الولايات المتحدة الامريكية على حضورها وادوارها في المنطقة وهنا، البقاء على الحضور والتمسك بالادوار المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سيكون بأحد الاتجاهات الاتية :

أ. ان تستطيع الولايات المتحدة الامريكية تطوير قدرات غير قابلة للمساومة بحيث تكون الطرف الاكثر مرونة، اما بالنسبة إلى نوع ومضمون تلك القدرات فانها تبقى في مجال الافتراضات، مثلاً، اسلحة تجعل الاسلحة النووية اسلحة بسيطة بما سيتوصل اليه العقل البشري.

ب. ان لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية تطوير تكنولوجيا وقدرات استثنائية لتمنحها تفوقاً غير قابل للمقارنة مع دول الإقليم الكبرى فانها ستلجأ إلى تطبيق خيار المقارنة بالكلف امام القيادات الصينية لدفعها إلى عدم اعتماد خيار المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية. فالمعروف ان الصين وكوريا الشمالية وصلت إلى مراحل متقدمة في تصنيع مختلف انواع الاسلحة ووسائل ايصالها، ومن ثم فان أي مواجهة بين تلك القوى والولايات المتحدة الامريكية سيكون بمثابة انتحار نتائجه باهظة الثمن.

ج. ان للولايات المتحدة الامريكية علاقات استراتيجية مع دول مهمة في المنطقة كالفلبين وكوريا الجنوبية واليابان، فضلا عن مجموعة القواعد في الجزر الامريكية في المحيط الهادي والقريبة من شرق اسيا، كما ان مؤشرات الانسحاب الامريكي من شرق آسيا بعيدة جداً[30].والخيار الاول هو الاكثر رجحاناً لمستقبل الدور الامريكي في شرق آسيا سيما خلال المرحلة القادمة .

2. ان تنسحب الولايات المتحدة الامريكية جزئياً، مقابل تسويات:

ان الامر هنا مقترن بمكانة الولايات المتحدة الامريكية المستقبلية في النظام الدولي، ومؤشرات بروز للصين كقوة دولية مستقبلاً، سيكون خيار الولايات المتحدة الامريكية عقد مساومات تجعل الصين ترضى بقبول دور مهم في اماكن دولية مختلفة مقابل ان تمنح للولايات المتحدة الامريكية استمرارية في الادوار في المناطق التي تراها ملائمة لحين ان تصبح حقائق

القوة هي الفارضة لنفسها مما تفرض في حينها على الولايات المتحدة الامريكية الانسحاب، والمقارنة هنا تشابه وضع بريطانيا في الخليج العربي اوائل السبعينات من القرن الماضي، فبريطانيا انسحبت تلقائيا بعد ان وصلت قدراتها إلى وضع اصبحت فيه غير قادرة على تحمل الالتزامات الدولية لتحل محلها لولايات المتحدة الامريكية[31] .

وعموماً يتوقع ان تختار الصين الصعود السلمي من خلال السماح للولايات المتحدة الامريكية باداء ادوار حتى في المناطق التي تعد محسوبة على مجالات الصين الإستراتيجية، خلال مدة تتجاوز العام 2030 وربما تتجاوز العام 2040، أي إلى حين شعور الولايات المتحدة الامريكية انها غير قادرة على مجاراة الصين في علاقات القوى من خلال التنافس السلمي. وبذلك يمكن ان تحل الصين محل الولايات المتحدة الامريكية كفاعل مؤثر في آسيا على سبيل المثال .

المحور السادس: منظور مستقبلي للعلاقات الثنائية الصينية الامريكية

ان ما تقدم يدفع الى التساؤل الاتي : إلى اين ستتجه العلاقات الصينية الأمريكية مستقبلاً ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال يرتبط بمحددات عديدة ولكلا الدولتين، اهمها الاتي:

1. قوة الولايات المتحدة الامريكية عالمياً :ان الولايات المتحدة الامريكية لاتزال القوة العالمية المهيمنة في النظام الدولي فهي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية ونفوذ سياسي يؤهلها لان تمارس دور عالمي في العقود القادمة مع عدم تجاوز فرضية بروز قوى دولية منافسة لها مستقبلاً كالصين[32] .
2. قوة الصين المستقبلية :ما تزال الصين تنمو اقتصاديا بمعدلات تقارب ال 10%، ونموها الاقتصادي يرافقه نمو في المجال العسكري، الا ان ذلك لايمنع القول انها لاتزال معرضه في أي لحظة إلى حدوث الاضطراب بحكم كونها دولة كبيرة بحجم

سكانها، ودولة تحاط بدول لديها نزاعات حدودية معها، وبعضها دول طامحة باداء ادوار اكبر منها كالهند وكوريا الشمالية، كما ان بعض اطرافها وخاصة إقليمي التبت وتركستان الشرقية لايزالون غير مندمجين معها لاسباب دينية واثنية، أي ان العمق الاسيوي للصين هو مشكلة لها بحد ذاته، في حين ان الساحل الصيني والذي يفترض ان يمنحها مرونة للانفتاح على العالم يكاد يكون قابل للتأثير عليه، كونه محاط بدول تسيطر على اغلب الممرات البحرية للصين، وتلك الدول ترتبط بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، وهذا المأزق الإستراتيجي يفرض على الصين قيود كبيرة لاسيما في مجال التنافس للهيمنة وتأكيد الدور مع القوى الأخرى(33).

3. حضور الولايات المتحدة الامريكية في شرق اسيا: يعد النظام الإقليمي الشرق اسيوي خط الدفاع الرئيس للولايات المتحدة الامريكية من جهة المحيط الهادي، كما انه نظام مليء بالفرص والتحديات، فمن جهة فان هذا النظام يحتوي على كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية وهما قوتين اقتصاديتين حليفتين للولايات المتحدة الامريكية في الإقليم، والى جانبهما يوجد كوريا الشمالية، والى جانبها توجد الصين وروسيا، كما ان الإقليم الاسيوي يشكل مركز ثقل القوة العالمية في العقود القادمة، كما انه يشكل اكبر اسواق العالم، ومن ثم فانه يقدم اغراءات كبرى للقوى والشركات الاقتصادية، كما ان حضور الولايات المتحدة الامريكية فيه يعود لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فأن الخروج من الإقليم وترك الحلفاء بلا غطاء وحماية يجعل المصداقية الامريكية في التزام الحلفاء لا يعتد بها، وهو ما يعني انه سيخلق للولايات المتحدة الامريكية تحدي مستقبلي يتمثل في ضعف تحالفاتها وشراكاتها، وهو امر لاتريده الولايات المتحدة الامريكية وان اتجهت الى خفض حضورها العسكري المباشر وتوسيع الادوار الامنية لليابان وكوريا الجنوبية، لكنها ستبقى توفر غطاءاً أمني عسكري لحلفاءها في المنطقة(34).

4. **نفوذ الصين في النظامين الإقليمي الشرق اسيوي والعالمي:**

ان قوة الصين تنمو بمعدلات مرتفعة، ويتراوح معدل النمو الاقتصادي خلال العقد الاول من هذا القرن نحو 12%، وفي العقد الثاني من هذا القرن نحو 10% كمتوسط، كما يتوقع ان ينخفض النمو إلى نحو 5% في العقدين الثالث والرابع من هذا القرن، بحكم ارتفاع الكلف لعمليات الانتاج وكثرة المنافسين، وهو نمو يبقى مرتفع نسبيا، مما يتيح لها ان تنفق بمرونة على تطوير قدرتها العسكرية، وهو امر سينعكس على صعيد نفوذها السياسي، كون ان لكل مستوى من القوة ادوار دولية أو إقليمية متوقعة في النظام الدولي، وهو امر هيأت له الصين، وبدأت بتوسع حضورها على عدة صعد، فمن جانب اخذت تستثمر في مشاريع الطاقة في افريقيا والشرق الأوسط فضلا عن حقول النفط والغاز الطبيعي والنفط غير التقليدي في مياه بحر الصين، كما اخذت تهتم بشكل واسع بمشكلات عالمية مهمة مثل مشكلات الشرق الأوسط ومشكلات البيئة ومشكلات افريقيا، واخذت تستثمر في قدرات عسكرية إستراتيجية مثل صناعة حاملات الطائرات والمعلومات والفضاء وغيرها. والتحول المصاحب لنمو وزن الصين على الصعيد العسكري والاقتصادي يمكن ان يجعل الصين حاضرة في كل من إقليمها وفي النظام العالمي(35).

5. **على صعيد العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية:**

فيمكن القول ان هذه العلاقات تحمل مظاهر متشعبة اهمها الاتي:

أ. التبادل السلعي والخدمات، وهو يحقق للدولتين مزايا مهمة من خلال التكامل الاقتصادي بينهما .

ب. اسهام الولايات المتحدة الامريكية بتطوير التكنولوجيا في الصين خاصة النووية، كونها حقل مربح للولايات المتحدة الامريكية، وبالمقابل ترى الصين فيه جدوى كبيرة، خاصة على صعيد تطوير بنية صناعاتها النووية .

ج. انشطة الشركات الأمريكية الكبرى، والتي نقل بعضها مقر انشطته إلى الصين لتكون قريبة من السوق الصينية فالولايات المتحدة الامريكية منحت الصين بموجب

اتفـاق بينهمـا شـرط الدولـة الاولى بالرعايـة في المجـال الاقتصـادي والتكنولـوجي والتجاري .

د. الاستثمارات المتبادلة، واهمها الاستثمارات الأمريكية الحاضرة في الاسواق الصينية، والاستثمارات الصينية الحاضرة في سوق سندات الخزينة الأمريكية .

واليوم، فان هذه العلاقات تعد واحدة من اهم المؤشرات على استقرار النظام التجاري العالمي، وهي تتجه إلى التطور خلال السنين القادمة لتصل وفق التقديرات إلى ما يقارب الــ700 مليار دولار عام 2020 ونحو الـــ1000 مليار دولار عام 2030(36) . ولا يمكن النظر إلى هذه الارقام الا على اساس كونها تقديرات تبقى تخضع لمتغيرات متعددة اهمها نمط العلاقات المستقبلية بين البلدين، فضلاً عن مدى استمرار الاستقرار في شرق اسيا .

6. على صعيد العلاقات العسكرية والامنية الصينية الأمريكية:

تعد العلاقات الصينية الأمريكية بشقها العسكري والامني اكثر العلاقات ارتباكاً وعدم استقرار، وبالرغم من التعاون الامني بين الدولتين، الا ان الولايات المتحدة الامريكية تخشى من استمرار تصاعد معدل النمو في قوة الصين وامكانية تحولها الى قوة كبرى منافسة في شرق آسيا وربما مناطق أخرى من العالم، وربما سيتوسع الامن الصيني في العقود القادمة ليصل إلى منتصف المحيط الهادي والى مناطق كانت تعد من اولويات الامن القومي الأمريكي. وما تخشاه الولايات المتحدة الامريكية هو الانفاق العسكري الصيني المتصاعد، وسعيها لتطوير اسلحة إستراتيجية مثل حاملات الطائرات والغواصات النووية، وتكنولوجيا الفضاء، فضلا عن اتجاهها إلى نشر مؤقت لبعض قواتها في بحر الصين. بعبارة أخرى، ان النمو المتواصل في قوة الصين دفعت الولايات المتحدة الامريكية إلى خيارات عديدة في التعامل معها منها: توسيع ادوار اليابان العسكرية في المنطقة، واعادة نشر قواتها في بحر الصين، والاستمرار بفتح الحوار الإستراتيجي والاقتصادي مع الصين، والتعاون العسكري والامني مع الصين في ملفات متنوعة ومنها ملف كوريا الشمالية(37) .

7. على صعيد ادراك الزعامات الصينية والأمريكية لما يجب ان تكون عليه العلاقات بين الدولتين:

ولا ينف ما تقدم، ان هناك اتجاهين في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، فالخط المتشدد في الصين من زعامات قومية وعسكرية ترى ان الولايات المتحدة الامريكية ستكون القوة الابرز التي تعادي الصين مستقبلاً، وان على الصين ان تعد نفسها لهذا الاحتمال، وهو خط يجد له ما يوازيه في الولايات المتحدة الامريكية لاسيما عند أجنحة اليمين الأمريكية التي ترى ان استمرار نمو الصين سيجعل منها قوة كبرى تعمل على ازاحة الحضور الأمريكي من شرق آسيا ابتداءاً ثم من قمة النظام الدولي، ومن ثم فان على الولايات المتحدة الامريكية الاتجاه إلى تبني إستراتيجية الاحتواء(38)، الا ان هذا التيار يقابله تيار آخر يدعو إلى التفكير العقلاني وفي كلا الدولتين على اساس ان قمة الهرم الدولي ستكون لمن يملك عوامل القوة والإستراتيجيات الفاعلة على كل المستويات، وان الصين ستكون قوة مؤثرة عالمياً خلال عقدين قادمين، الا ان الولايات المتحدة الامريكية ستفوقها تأثير وقوة من خلال مقومات القوة لديها كذلك التحالفات والشراكات ونظام التجديد الدائم فيها عبر استقطاب الكفاءات والمهارات من كل العالم. ومن ثم فأن المنطق يفرض على كلتا الدولتين اظهار العمل على توسيع العلاقات الثنائية ويكبح اي توجه نحو النزاعات عبر حوارات واليات للمعالجة، وظهرت الكثير من الطروحات على الجانبين الصيني والأمريكي التي تدعو إلى ان يتجه البلدان إلى تعزيز علاقاتهما الثنائية وتقليل سقف الخلافات والنزاعات الموجودة، وان يتم تسويتها عبر الحوار الثنائي(39).

ومما تقدم، فالواضح ان العلاقات الثنائية المستقبلية بين البلدين ستأخذ مسار يتبنى التعاون كنهج رسمي وخصوصاً في الجوانب الاقتصادية، واتجاه اخر يعكس وجود هواجس وصراعات وتنافس في الجوانب العسكرية والامنية. لكن يمكن ان يبقى النهج العقلاني الذي ينظر إلى حجم الكلف المترتبة على أي علاقات صراع متبادلة هو السائد مستقبلاً مدعوماً

بفرضية اغتنام الفرص في علاقات التعاون بين البلدين. الا ان ذلك لايمنع ان يبرز نهج الصراع عند مستويات حرجة في العلاقات وعند مستوياتها الثنائية أو الإقليمية أو الدولية.

الخاتمة والاستنتاجات

مما تقدم، يتضح ان العلاقات الصينية الأمريكية هي واحدة من اكثر العلاقات اهمية في العالم في المرحلة الراهنة ومستقبلا، بحكم عوامل عديدة ليس اقلها محتوى أو حجم التبادلات والتفاعلات الاقتصادية والعسكرية والامنية والسياسية والثقافية، وحجم وتأثير كل من الدولتين في النظام الدولي.

كما وان البحث بعد الخوض في مضمونه وتفاصيله فقد توصل إلى عدة استنتاجات، وهي كالاتي:

1. ان العلاقات الصينية الأمريكية، وبحكم عوامل قوة كل من طرفيها، وطبيعة اهتماماتهما العالمية، فانها تتفاعل مع بيئة عالمية متغيرة تؤثر فيها وتتأثر بها.
2. تعد منطقة شرق آسيا من اكثر المناطق دينامية في العالم، وبحكم علاقات القوى، وامكانات كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية، فأن تلك البيئة هي اكثر البيئات الاقليمية المؤثرة في العلاقات بين الدولتين .
3. تعد تفاعلات العلاقات بين الدولتين عند المستويات الاقتصادية والعسكرية والامنية والثقافية، تفاعلات مرتفعة جدا، بحكم الروابط التي استطاع كل منهما خلقها ودعمها وتشجيعها خلال المدة التي تلت عام 1979 ولغاية اليوم، بحيث بلغت التبادلات التجارية بين البلدين نحو 590 مليار دولار عام 2015 وهي بذلك تعد اكبر علاقات تجارية في العالم، ويمكن ان تتطور مستقبلاً إلى الضعف في غضون العقدين القادمين ان بقت ارادة الدولتين مشجعة على ذلك .
4. ان اكثر الجوانب توتراً في العلاقات الحالية بين الدولتين هي الجوانب العسكرية والامنية، كون أي قوة للصين في هذا الجانب ستكون على حساب قوة الولايات المتحدةالامريكية، وهو امر ان بدأ في جنوب شرق آسيا وفي شرقها فانه لن ينتهي

عنده وانما سيتجه إلى ان تفرض الصين مجالها الامني عند حدود المحيط الهادي وهو بالمحصلة سيتعارض مع المصالح الامنية الأمريكية مستقبلاً .

5. ما زالت كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية تراعي مسالة مفادها ان استقرار علاقاتهما مسالة مهمة لاستقرار النظام الدولي ككل، وطالما ان استقرار النظام الدولي يعد مصلحة لكلا الطرفين فان استقرار تلك العلاقات، أي العلاقة الصينية الأمريكية مسألة مهمة ينظر لها من زاوية استقرار النظام الدولي .

6. ن مستقبل العلاقات المتبادلة سيخضع لعدة افتراضات، واهمها ان كل من الدولتين معنية بتطوير العلاقات الاقتصادية، ولا يمكن الاستمرار بتطوير تلك العلاقات وجني عوائدها الا بعلاقات عسكرية وامنية مستقرة، الا ان التيار القومي في الصين، والتيار اليميني في الولايات المتحدة الامريكية ينظر لكل منهما الاخر نظرة سلبية، فهو يرى ان دولته لا يمكن ان تحقق مكانة القيادة والريادة في النظام الدولي الا بكبح الدولة الأخرى، ولهذا هم يدفعون إلى تبني خيارات وإستراتيجيات تقف بالسلب امام تطوير العلاقات المتبادلة عند المدى المتوسط، ومنها دفع التيار القومي في الصين إلى توسيع الانفاق العسكري والنفوذ العسكري في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث المصالح والنفوذ الأمريكي، ودفع التيار اليميني في الولايات المتحدة الامريكية إلى تبني إستراتيجية الاحتواء ضد الصين، وهو امر لن يكون له الا نتائج سلبية على العلاقات الثنائية ان تم اقراره .

وفي الختام، فان البحث في العلاقات المتبادلة بين الدولتين، وابعادها الإستراتيجية، انما انطوى على تحقيق عدة اهداف، سعى البحث إلى بلوغها منذ البداية، الا وهي اتمام توصيف البيئة الدولية والإقليمية التي تحيط بكل من الصين والولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتهما المتبادلة، والبحث في مضامين علاقاتهما الثنائية وإلاقليمية والدولية، ووصف التأثير المحتمل لمستقبل العلاقات بين الدولتين في ظل النظام الاقليمي والدولي القائمين.

دراســ

"Strategic Dimensions of China-US Relations and Future Prospects"

Prof.dr. Lubna Khamees Mahdi **Prof.dr. khudher Abbas Atwan**

Abstract:

China-US relations are characterized by a high degree of changes and developments. They may be found in a state of cooperation and may be found in a state of conflict. This distinction in the relations between the two sides determines a number of strategic dimensions in which the relations range from the inability of the decision maker to reconcile the different interests To the state of its relationship with the other state, and the depth of the bonds of cooperation that prevent the deterioration of relations between the parties and the deadlock, and the nature of the transitional phase in which the relationship.

الهوامش والمصادر

1-Yoram Evron, Sino-American Relations and the New Administration, Strategic Assessment, NO. 11, Tel Aviv , Israel, INSS Institute for National Security Studies, Jun 2009, P: 35 .

2-Kevin Rudd, , u.s.-china 21 the future of u.s.-china relations under xi jinping, Cambridge, MA, Belfer Center for Science and International Affairs , Harvard Kennedy School, April 2015, pp: 10-11.

3-تقرير، الخزانة الأمريكية تكشف أكبر حاملي سنداتها، موقع روسيا اليوم تي في نوفوستي، في، 17 ايار 2016،للموقع : www.arabic.rt.com

4-تقرير: ازدياد عدد الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة، صحيفة الجريدة الكويتية، العدد 3212، في: 15 تشرين الاول 2015.

5-تقرير، نحو مستقبل أفضل مع اللغة الصينية، مكتب اللغة الصينية الوطنية (هان بان) / المقر الرئيسي لمعاهد كونفوشيوس، في: 4 ايار 2016،للموقع :www.arabic.hanban.org/article

6-تقرير: مائة مليون صيني يسيحون في الخارج سنويا، مجلة الصين اليوم، في: 29 نيسان 2015، للموقع www.arabic.chinatoday.com.cn

7- للمزيد حول هذه المواضيع ينظر بالتفصيل : اميمة علي طه ، العلاقات الصينية الامريكية بعد الحرب الباردة ،رسالة ماجستير ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية –شعبة العلوم السياسية ،جامعة الخرطوم ،2002 ، صص 126-101.

8-Dakota L. Wood (ed), 2015 Index of U.S. Military Strength Assessing America's Ability to Provide for the Common Defense, Washington,, The Heritage Foundation, 2015, pp: 243-244.
9-The Global Competitiveness Report 2014–2015, Geneva, World Economic Forum, 2015, p.13 .
10-Peter van Ham, Power, Public Diplomacy, and the Pax Americana, In: Jan Melissen (ed), The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations, NY, PALGRAVE MACMILLAN, 2005, pp: 47-48.

ان العقيدة العسكرية الامريكية تقدم استخدام القوة والمغامرة . في ذلك ينظر الى : عبد الخالق شامل محمد العيادة، أدلجة القوة العسكرية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي وتطبيقاتها الحديثة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، جامعة كركوك، 2015، ص556 .

11- في ذلك ينظر الى : نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي ، ٢٠٠٣ ، ص38 .كذلك ينظر الى : حلف امريكي جديد على مقربة من الصين ،المركز العربي للمعلومات،دراسات استراتيجية،2013/11/7 ،ص1. و يرى المحل الاستراتيجي الامريكي روبرت بلاكوير المشهور والمعروف في تأثيره بالوسط الامريكي ، الذي يرى أنه في توثيق علاقات كل من استراليا واليابان وكوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة فان التحالف الامريكي سيتعزز في منطقة اسيا والباسفيك . حيث يمكن للحلفاء الاربعة " تشكيل سياسة موحدة تجاه الصين من خلال التنسيق فيما بينها". ينظر الى : المصدر نفسة ،ص1.

12-The Military Balance 2016, London, International Institute for Strategic Studies, 2015, pp: 26-27.

13- راجع الجدول في :

The Global Competitiveness Report 2014–2015, op. cit, p: 13 .
14-David Murillo, Understanding China through a cultural rather than economic perspective,
ESADEgeo Position Paper, no. 21 , Barcelona, Spain, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics, October 2011, pp: 3-4. www.esadegeo.com

15-نهى خالد ، موازين القوى في شرق اسيا ، مجلة نون بوست ، بتاريخ 2015/1/9 ، ص1 .

16- راجع في ذلك محمد طاهر ،استراتيجية اوباما نحو اسيا الباسيفيك :التحديات والانجازات ،صحيفة عربي 21، 2016/9/20، للموقع: www.arabi21.com . طبقًا لتقرير المفوضية الأمريكية للعلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية الصينية، والذي سلمته للكونجرس، يجب على الولايات المتحدة زيادة بناء السفن الحربية وتعزيز وجودها في المحيط الهادي، استجابة "لاتجاه الصين نحو استراتيجية مستندة للصواريخ بشكل أساسي، تهدف من ورائها لتشكيل خطر على أي حاملة طائرات أمريكية تقترب من البحار الصينية، وبالتالي تعيق قدرتها على الوصول إليها إذا

ما وقعت أزمةفبالنظر لقوة الصين البحرية المتصاعدة، وخطط البحرية الأمريكية لخفض أسطولها، يبدو أن موازين القوى في المنطقة تميل لصالح الصين". ينظر الى : نهى خالد ، مصدر سبق ذكره ،ص1 .

17- عبد الامير رويح ، بحر الصين الجنوبي صراع جيوسياسي برائحة الحرب،شبكة النبأ المعلوماتية ،2016/8/1، للموقع : www.annabaa.org

18-البنتاغون :انفاق الصين عسكريا تجاوز 180 مليار دولار في 2016،العربية skynews ،ابوظبي، 2017/6/7، للموقع : www.skynewsarabia.com

19-للتوسع بشأن المحددات في رؤية الصين الدولية ينظر الى : صفاء حسين علي، العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 12، جامعة تكريت، 2011، ص 155.

20-Kent Hughes, Gang Lin, and Jennifer L. Turner, China and the WTO Domestic Challenges and International Pressures, Washington, Woodrow Wilson International Center for Scholars,, 2003, pp: 12-13.

21-Dakota L. Wood (ed), 2015 Index of U.S. Military Strength, op. cit, pp: 61-62.

22-بشأن نمو القدرات الصينية ينظر الى :

Eric Heginbotham, The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power, 1996–2017, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 2015, pp: 46-47.

23-Joseph Fewsmith, The Political and Social Implications of China's Accession to the WTO, The China Quarterly, vol. 167, Cambridge , Cambridge University Press, 2001, pp: 577-579.

24-جوزيف ناي: الصين وأمريكا بإمكانهما تجنب "معضلة المواجهة الحتمية"، صحيفة الشعب الصينية، في: 17 ايلول 2015، للموقع : www.arabic.people.com.cn

25-مايكل سينغ، السياسة الصينية في الشرق الأوسط في أعقاب الثورات العربية، دورية تحليلات سياسية، العدد 11، بيروت، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، نوفمبر 2014، ص ص3-4.

26-قط سمير، الإستراتيجية الاقتصادية للصين في افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص ص53-54.

27-الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟، تقدير موقف، العدد 7، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص2-3.

28-Charles L. Glaser, Time for a U.S.-China Grand Bargain, Policy Brief, no. 15, Quarterly Journal: International Security, , Harvard, Belfer Center for Science and International Affairs, jul 2015, pp: 7-8.

29-جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، تقدير موقف، العدد 6، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص ص 4-5.

30-jingdong yuan, Review article Averting US–China conflict in the Asia–Pacific, International Affairs, no.4, vol. 92, London, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, 2006, pp: 980- 982.

31-Derek E. Mix, The United Kingdom: Background and Relations with the United States, CRS Report, no. RL33105, Washington, Congressional Research Service, The Federation of American Scientists, April 2015, pp: 9-10.
32-Lauren M. Phillips, International relations in 2030: The transformative power of large developing countries, Bonn, German Development Institute, 2008, pp: 8-9.
33-LI Wei and others, china 2030, building a modern harmonious and creative society, Washington, The World Bank and Development Research Center of the State Council, the People's Republic of China, 2015, pp: 15-16.

34-ينظر:

-Steven Simon and Jonathon Stevenson, The End of Pax Americana: Why Washington's Middle East Pullback Makes sense, Foreign Affairs, vol. 94, no. 6, Tampa, FL, the Council on Foreign Relations, Nov/Dec 2015, Vol. 94 Issue 6, pp: 4-5.
-Jae-kyung Park, China-U.S. Relations in East Asia CHARTING our future Jae-kyung Park Author strategic rivalry and korea's choice, Washington, Center for Strategic and International Studies, April 2013, pp: 5-6.
-Robert G. Sutter, and others, Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Stability, Washington, Sigur Center for Asian Studies, August 2013, p: 15.

35-ينظر:

-Michael S. Chase, and others, China's Incomplete Military Transformation, Santa Monica,, RAND Corporation, 2015, pp: 19-20.
-Office of the Secretary of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2016, annual report to congress, Washington, Office of the Secretary of Defense,, 2016, p: 47.

36-ينظر:

-Derek Scissors, Fixing US-China Trade and Investment, Washington, American enterprise institute for policy research, April 2016, p:9.
-Hon. Dennis C. Shea, Hon. William A. Reinsch, 2014 Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Second Session, Washington, The U.S.-China Economic and Security Review Commission, the United States Congress, November 2014, p: 12.

37-ينظر:

-Larry M. Wortzel, U.S.-China Economic and Security Review Commission 2013 Report to Congress: China's Military Modernization, U.S.-China Security Relations, and China's Cyber Activities, Washington, The U.S.-China Economic and Security Review Commission, the United States Congress, In: Nov 2013, pp: 4-5. ==www.origin.www.uscc.gov/sites/default/files/WortzelL,20131120_2013%20Annual%20Report.pdf
-john k. warden, nuclear weapons and us china relations, Washington, CSIS, 2013, pp: 9-10.

38-فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية-الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، دورية تقدير موقف، العدد 10، الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات، اكتوبر 2013، ص ص4-5.

39-Tuan Y. Cheng, US-China Relations: A New Type of Great Power Relationship?, Paper prepared for the 2013 Taiwan-US-Japan Trilateral Security Dialogue, Taipei, Taiwan, Cohosted by the American Enterprise Institute, the Chinese Council of

Advanced Policy Studies, and the Tokyo Foundation, October, 2013, p: 6. www.aei.org/wp-content/uploads/2014/05/-chenguschinarelationstaiwanusjapantrilateral_155200357110.pdf

-هنري كيسنجر: الصين وأميركا تناقشان شؤون "العالم"، مجموعة **Sky International AG**، في: **17** مارس **2015**. www.skynewsarabia.com/web/article/731479/